الحضارات في الرياض

أ.د صالح بن محمد الخثلان
مستشار أول مركز الخليج للأبحاث

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٥ ©

www.grc.net

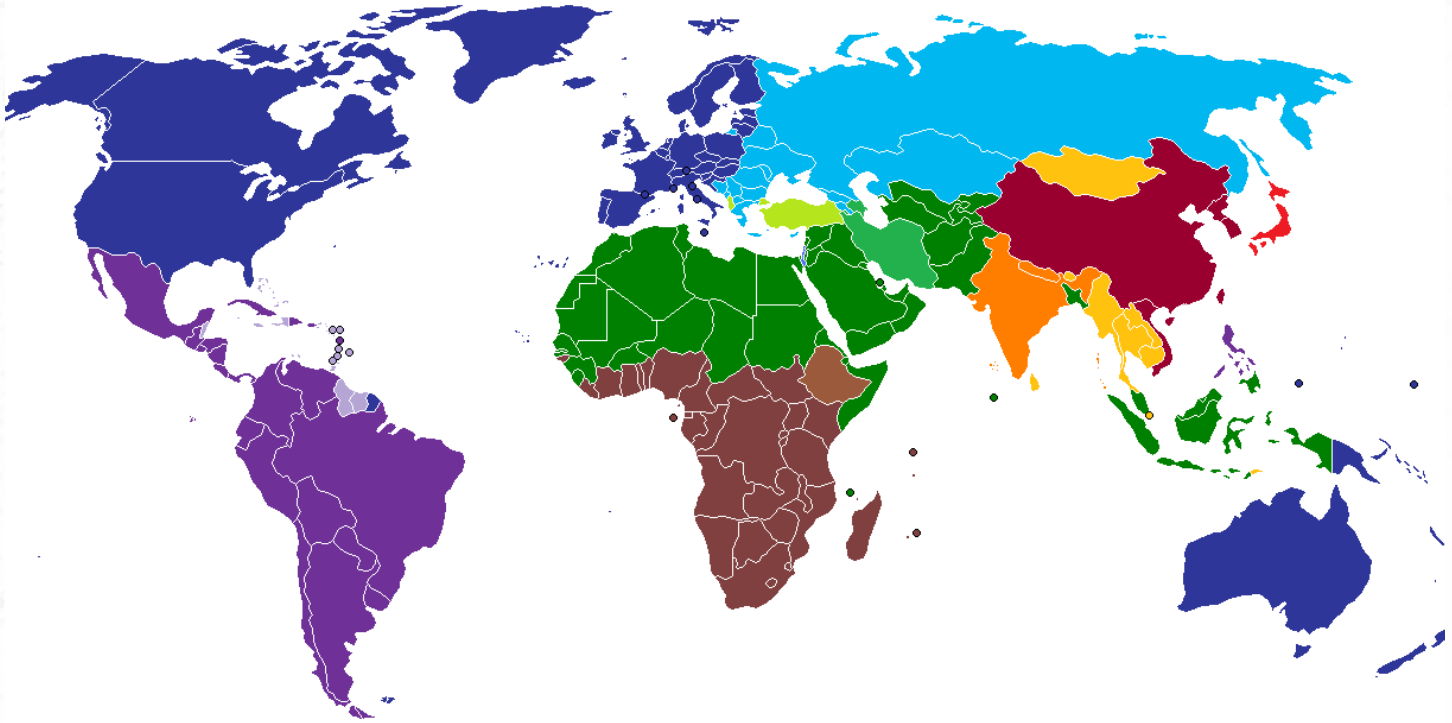

شهد عقد التسعينيات تحوّلاً فكرياً وسياسياً لافتاً عقب نهاية الحرب الباردة، حين نشر صمويل هنتنغتون مقالته الشهيرة التي تحوّلت لاحقاً إلى كتاب «صدام الحضارات». آنذاك كان العالم يخرج من مرحلة الاستقطاب الأيديولوجي، وهو ما دفع هنتنغتون إلى القول إن النظام الدولي مقبل على طور جديد لن يكون الصراع فيه منصبّاً على الأيديولوجيات أو المصالح الاقتصادية البحتة، بل على الانتماءات الحضارية. ورأى أن التمايز الحضاري سيغدو المحرّك الأساس لسلوك الدول. وفي ذلك السياق، جاءت أحداث تلك المرحلة، مثل حرب البوسنة والهرسك والصدام بين الأرمن والأذربيجانيين، لتُقرأ، وفق تفسير هنتنغتون، التي وصفها بصراعات «خطوط التماس»، كمؤشرات مبكرة على تحوّل مسببات الصراع العالمي من التنافس الأيديولوجي والانقسامات القومية إلى الهويات الحضارية.

وقد أحدثت أطروحة هنتنغتون صدىً فكرياً وسياسياً واسعاً، لأنها رسمت صورة قاتمة لمستقبل كان يُؤمَل أن يكون أكثر سلاماً وتعاوناً بعد انتهاء الحرب الباردة. لذلك بُذلت جهود مكثفة لمراجعة مقولته وتفنيدها؛ فعُقدت عشرات المؤتمرات الدولية، ونُشرت آلاف الكتب والدراسات، وأُنشئت مراكز وكراسٍ بحثية في جامعات عديدة، وكل ذلك لغرض واحد: نفي الأطروحة والتأكيد أن ما يجمع شعوب العالم أكثر مما يفرّقها. كما ذهب منتقدوه إلى أن ما افترضه هنتنغتون من تناغم وانسجام داخل كل حضارة لا تؤيده الوقائع، إذ تعاني الحضارات نفسها صداماتٍ وانقساماتٍ داخلية. وكانت المجتمعات والدول المحسوبة على الحضارة الإسلامية النموذج الأبرز في هذا الاتجاه؛ إذ جرى استحضار الخلاف بين السنّة والشيعة للدلالة على أن تلك الدول لا تتحرك وفق هوية حضارية واحدة متجانسة.

ومع أن أطروحة هنتنغتون هيمنت لأكثر من عقدين، فإن حضورها تراجع لاحقاً، بعدما أظهر الواقع أن العلاقات بين الدول أعقد من أن يفسرها متغير واحد، حتى لو كان بحجم "الحضارة".

وبعد أن خفّ الحديث عن الحضارات والانتماءات الحضارية، ظهرت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات على عودته إلى الساحة الفكرية والسياسية، وإن لم يبلغ مستوى الانتشار الذي أحدثته "صدمة" هنتنغتون. فهناك اليوم إشارات متزايدة إلى مركزية البعد الحضاري في الخطاب السياسي العالمي، بما يوحي بنسخة جديدة من النقاش حول الحضارات وتأثيرها في العلاقات والتفاعلات بين الدول.

ورغم أنها أقل صخباً، فإن هذه النسخة الجديدة تطرح إشكاليات لا يمكن تجاوزها، لعل أبرزها إعادة تعريف بعض القوى الكبرى لذاتها من منظور حضاري.

بعد أن خفّ الحديث عن الحضارات والانتماءات الحضارية، ظهرت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات على عودته إلى الساحة الفكرية والسياسية.

تُعد روسيا من أبرز الأمثلة على هذا التحول. فقد نصّت وثيقة السياسة الخارجية الروسية لعام ٢٠٢٣ بوضوح على أن روسيا « دولة حضارة، دولة أوربية آسيوية واسعة الأرجاء تضم الشعب الروسي والشعوب الأخرى، التي تؤلف المجتمع الثقافي ـ الحضاري للعالم الروسي».

ويكفي للدلالة على مركزية البعد الحضاري في الخطاب الروسي الراهن أن مفهوم الحضارة قد ورد تسع عشر مرة في كلمته أمام منتدى فالداي للحوار (٢٠٢٢)، بما يعكس اهتماماً واضحاً بالبعد الحضاري بوصفه ركناً منظّماً للنظام الدولي الراهن، لا مجرد توصيف ثقافي، مؤكداً أن الاستقرار العالمي لا يتحقق عبر فرض نموذج واحد، بل عبر الاعتراف بحق كل حضارة في سلوك مسارها الخاص. وفي هذا السياق، يقدّم روسيا بوصفها "حضارة متميزة" ترى في الحوار بين الحضارات واحترام القيم الروحية والتاريخية للشعوب أساساً لعالم متعدد الأقطاب، ويطرح فكرة "سيمفونية الحضارة الإنسانية" بديلاً عن الهيمنة، حيث تتعايش الحضارات بوصفها روافد متكاملة في نظام دولي أكثر عدلاً وتوازناً.

كما أن كتابات المفكر الروسي ألكسندر دوغين، الذي يُعرف بـ "عقل بوتين» بسبب التناغم الواضح بين أطروحاته وخطابات الرئيس فلاديمير بوتين، تؤكد هيمنة الرؤية الحضارية للعلاقات الدولية في الخطاب الروسي المعاصر. إذ تنطلق رؤية دوغين للنظام الدولي من افتراض جوهري مفاده أن العالم يتجه نحو « تعددية قطبية حضارية»، لا مجرد أقطاب سياسية أو اقتصادية.

فالأقطاب الصاعدة، في تصوره، ليست دولاً منفردة، بل حضارات كاملة؛ كروسيا، والصين، والعالم الإسلامي، والهند، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية، لكل منها منظومة قيمها وتاريخها ورؤيتها الخاصة للعالم. وبهذا المعنى، يغدو الصراع العالمي الراهن تعبيراً عن مواجهة بين نموذج غربي أحادي يسعى إلى فرض القيم الليبرالية بوصفها كونية، وبين عالم متعدد الأقطاب يقوم على الاعتراف بالتعدد الحضاري وحق كل حضارة في السيادة وتقرير مسارها التاريخي. ومن ثم، لا يمكن فهم سياسات روسيا أو تحالفاتها أو مواقفها من الصراعات الكبرى إلا في إطار تصور حضاري أوسع، يرى العلاقات الدولية ساحة لتفاعل، وصدام أحياناً، بين حضارات، لا مجرد تنافس سياسي او اقتصادي بين دول.

الصين هي الأخرى ليست غائبة عن اشكالية البعد الحضاري في العلاقات الدولية، ففي عام ٢٠٢٣ طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ «مبادرة الحضارة العالمية» بوصفها إطاراً حضارياً موجهاً للسياسة الدولية، بما يبرز مركزية البعد الحضاري في مقاربة الصين للسياسة الدولية. وقد أكدت المبادرة احترام تنوّع الحضارات، ورفض فرض القيم والنماذج على الآخرين، والدعوة إلى الحوار والتعلّم المتبادل بين الحضارات، بما يرسّخ تصوراً لإدارة التفاعلات الدولية على أساس الاعتراف بالاختلاف الحضاري لا تحويله إلى صراع.

وفي الغرب ايضاً، وعلى الرغم من غياب طرح رسمي متماسك ذي طابع حضاري، فإن صعود اليمين الشعبوي

في أوروبا والولايات المتحدة أعاد البعد الحضاري إلى قلب النقاش العام. فقد رفعت أحزاب متعددة راية الدفاع عن «الحضارة الأوروبية» في مواجهة الهجرة من العالم الإسلامي وإفريقيا، باعتبارها تهديداً ثقافياً.

وظهر المشهد ذاته في الولايات المتحدة، خاصة في فترة الرئيس دونالد ترامب، حيث تحول النقاش حول الهجرة والتنوع إلى سؤال عن مستقبل الهوية الأمريكية وقيمها. وقد جاء خطاب نائب الرئيس الأمريكي جي. دي. فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن (٢٠٢٥) ليكشف عمق هذا التحوّل، إذ حذّر من «التآكل الداخلي لقيم الحضارة الغربية»، مشيراً إلى أن التهديدات باتت «تأتي من الداخل أكثر من الخارج».

ويزداد هذا المسار وضوحاً عند النظر إلى التحول في الخطاب الإستراتيجي الأمريكي ذاته. فعلى مدى عقدين، لم تُقحم استراتيجيات الأمن القومي في عهد بوش أو أوباما أو بايدن مصطلح الحضارة في تحليل التهديدات أو تحديد التوجهات الكبرى، بل اعتمدت على تصنيفات سياسية مثل الديمقراطيات مقابل الأنظمة السلطوية. غير أن استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها مؤخراً إدارة ترامب تمثل خروجاً واضحاً عن هذا النمط، إذ استدعت البعد الحضاري بصورة صريحة. فقد نصت الوثيقة على ضرورة «استعادة أوروبا لثقتها الحضارية وهويتها الغربية»، وحذرت من «احتمال محو الهوية الحضارية»، ورأت أن «الكفاءة والاستحقاق من أهم المزايا الحضارية لأميركا». إن ورود مثل هذه اللغة في وثيقة مرجعية بهذا الوزن يكشف أن البعد الحضاري أصبح جزءاً من بنية التفكير الإستراتيجي في الغرب، وليس مجرد خطاب ثقافي.

ويتأكد هذا بشكل جلي في خطاب جي. دي. فانس

في مؤتمر ميونيخ للأمن، حيث قدّم تصوراً مباشراً للغرب بوصفه كياناً حضارياً يتجاوز كونه مجرد نطاق جغرافي. فقد عرّف الغرب على أنه حضارة تشكّلت عبر تفاعل الفلسفة اليونانية، والقانون الروماني، والقيم المسيحية، وأنها بُنيت وحُوفِظ عليها عبر قرون طويلة من الجهد والتضحيات. ولم يقتصر حديث فانس على هذا التعريف، بل انتقل إلى طرح تساؤل جوهري حول قدرة هذه الحضارة على صون القيم التي قامت عليها، وعلى الحفاظ على وعيها بذاتها ودورها التاريخي. وفي إجابته، شدد على أهمية إعادة التأكيد على الهوية الغربية في مواجهة ما وصفه بتحديات خارجية وضغوط داخلية، مؤكداً أن تعزيز الهوية شرط ضروري للحفاظ على القوة والمكانة. ويعكس صدور هذا الخطاب عن نائب رئيس الولايات المتحدة في مؤتمر دولي يُعقد في مدينة ميونيخ، بما تمثله من رمزية تاريخية في قلب أوروبا، توجهاً متزايداً نحو إدراج الاعتبارات الحضارية ضمن

يكفي للدلالة على مركزية البعد الحضاري في الخطاب الروسي الراهن أن مفهوم الحضارة قد ورد تسع عشر مرة في كلمته أمام منتدى فالداي للحوار (٢٠٢٢).

الخطاب السياسي الغربي، سواء في كيفية تعريف الذات أو في توصيف التحديات الداخلية والخارجية. ولعل أهم مؤشر على استمرار حضور «سؤال الحضارة» على الساحة الدولية بقاء «مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات» تحت مظلة الأمم المتحدة، رغم مرور نحو عشرين عاماً على إطلاقها (٢٠٠٥)، بهدف «سد الفجوة بين الثقافات والأديان، ولا سيما بين المجتمعات الإسلامية والغربية، عبر الحوار والاحترام المتبادل، لمواجهة التطرف والاستقطاب وتعزيز السلم العالمي». فرغم تغيّر الظروف التي تقدمت فيها تركيا وإسبانيا بالمبادرة، لا يزال التحالف قائماً وفاعلاً، ويواصل تنظيم برامج ومبادرات للحوار بين الثقافات وتعزيز التفاهم بين الحضارات، بما يعكس إدراك قادة العالم بأن الحوار الحضاري لا يزال مطلباً ضرورياً في إدارة العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، تستضيف الرياض **المنتدى الحادي عشر للتحالف تحت شعار: «عقدان من الحوار من أجل الإنسانية – النهوض بحقبة جديدة من الاحترام والتفاهم المتبادلين في عالم متعدد الأقطاب»**، وسيكون من أبرز مخرجات منتدى الرياض وضع خطة عمل تمتد حتى عام ٢٠٣١، بما يؤكد قوة الاعتقاد بأهمية العامل الحضاري وضرورة توجيه تأثيره نحو مسارات إيجابية. ولا نجهل بالطبع أن بعض المبادرات الدولية قد تخلق لنفسها مبررات للاستمرار، غير أن هذا يبقى احتمالاً مقابل احتمال أرجح يتمثل في قناعة راسخة لدى القائمين على المبادرة بأن للبعد الحضاري أثراً فعلياً في تشكيل العلاقات الدولية.

في ضوء ما تقدم، يبرز سؤال جوهري حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به المملكة في الإسهام في الجدل العالمي المتعلق بالحضارات وموقعها في العلاقات الدولية. وينبع هذا التساؤل من حقيقتين أساسيتين: الأولى أن أطروحات «صدام الحضارات» و«حوار الحضارات» خلال العقود الثلاثة الماضية تمحورت، في جوهرها، حول علاقة الإسلام بغيره من الحضارات، سواء المسيحية بتفرعاتها المختلفة أو بالحضارات الآسيوية الكبرى. أما الحقيقة الثانية فتتصل بالمكانة الخاصة للمملكة في العالم الإسلامي، بوصفها مهد الرسالة وحاضنة الحرمين الشريفين، إلى جانب ما ارتبط باسمها تاريخياً من تصورات الاخرين عن الاسلام، وهو ما وضعها، بحكم الواقع، في قلب الإشكالية الحضارية المعاصرة، بحيث يصعب تناول موضوع الحضارات دون التوقف عند موقعها ودورها.

غير أن الإشكال لا يكمن في مبدأ الدور ذاته، بل في طبيعته وكيفية الاستعداد له وممارسته. فالحضور السعودي في هذا المجال يمثل فرصة استراتيجية، ليس فقط للمساهمة في الحوار الحضاري، بل أيضاً للإسهام في النقاش الأوسع المتعلق بإعادة تشكيل النظام الدولي، حيث بات البعد القيمي أحد محدداته الرئيسة

إلى جانب القدرات الاقتصادية والتقنية والعسكرية، كما توحي به توجهات القوى الكبرى. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تعريف هذا الدور بدقة، وتحديد أدواته وحدوده، بما يجنب إعادة إنتاج الصور الذهنية السابقة عن المملكة، التي لا تزال تظهر أحياناً في بعض التقارير والحوارات الدولية.

ولذلك نرى ألا تقتصر استضافة المملكة لمنتدى تحالف الحضارات على البعد التنظيمي، بل أن تتحول إلى شراكة فاعلة في توجيه الحوار وصياغة أجندته، إلا أن هذا يتطلب بلورة رؤية سعودية واضحة تؤكد أن هذا الانخراط لا يعني استحضار الدين في السياسة الخارجية، بل يمثل ترجمة عملية لمضامين رؤية المملكة ٢٠٣٠ حول تعزيز الوسطية والاعتدال، وهو ما ينسجم مع الدعوات الدولية لترسيخ قيم التسامح والتفاهم بين الشعوب. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البعد القيمي

في عام ٢٠٢٣ طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ «مبادرة الحضارة العالمية.

لا يزال دون مستوى الاهتمام الذي يستحقه ضمن مبادرات الرؤية، رغم أثره المحتمل في تعظيم القوة الناعمة للمملكة.

وفي هذا السياق، يبرز تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات عام ٢٠١٢، بالشراكة مع إسبانيا والنمسا، كخطوة مبكرة لتعزيز الحوار الحضاري والتصدي لخطابات الكراهية. ورغم التحديات التي واجهها المركز وما ترتب عليها من انتقال مقره من فيينا إلى لشبونة وهي مدينة على هامش الساحة الأوروبية فكرياً وسياسياً، فإنه لا يزال يشكل ركيزة يمكن البناء عليها في إطار الجهود العالمية الرامية إلى إبراز الأبعاد الإيجابية للتعددية الحضارية والحد من المخاوف المترتبة على الحديث المتزايد عن الهويات الحضارية.

غير أن ذلك يتطلب جهداً مؤسسياً جاداً لإعادة تنشيط المركز بعد ما طرأ على حضوره من خفوت، ولا سيما عقب انتقاله من فيينا. ويبدأ هذا المسار باختيار قيادة تتمتع بكفاءة فكرية وقدرات إدارية واضحة، قادرة على استعادة الزخم للمركز كما يتطلب، في الوقت نفسه، إعادة ترسيخ شراكة فاعلة مع الأطراف المؤسسة للمركز، ولا سيما النمسا وإسبانيا، بما يتيح تجديد التزامهما السياسي والمؤسسي بدعم المركز وتعزيز دوره.

ولكن لابد أن ندرك أن تنشيط المركز ليس سوى خطوة واحدة في المسار المقترح لجعل المملكة شريكاً رئيساً في الإجابة على تساؤلات بشأن موقع الحضارة على الساحة الدولية، بما يسهم في تعزيز القوة الناعمة للمملكة وينسجم مع صعود الدبلوماسية السعودية. إن استضافة المملكة لمنتدى تحالف الحضارات تمثل فرصة مهمة غير أن قيمتها الحقيقية تكمن في تحويل مشاركة المملكة إلى مسار مستدام، بل وحتى النظر في جعل إشكالية التشابك بين الحضارات أحد مكونات توجهات السياسة الخارجية السعودية.

وخلاصة القول، إنه وإن كان العالم لا يعيش اليوم «صدام حضارات» بالمعنى الحتمي الذي صاغه هنتنغتون، فإن البعد الحضاري لا يزال حاضراً بوضوح في الخطاب الفكري والسياسي المعاصر. ويُعد استمرار عقد منتدى تحالف الحضارات بزخم دولي واسع أحد أبرز الدلائل على ذلك، كما تشير توجهات القوى الكبرى إلى أن هذا البعد بات متداخلاً مع توجيه خياراتها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يمكن للمملكة العربية السعودية، إذا ما صيغ دورها بعناية ووضوح، أن تسهم في بلورة خطاب حضاري متوازن يعيد الاعتبار للمشتركات الإنسانية، ويتجاوز منطق الصدام، بما ينسجم مع تعقيدات المرحلة الدولية الراهنة.

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium